عدد 17- جوان 2002، ص.51-67

مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر والتدخّل الحكومي

ملخص

إنّ الطبيعة الخاصّة لمؤسّسات الاستثمار الأجنبي المباشر تجعلها، في كثير من الأحيان، في مواجهة كثير من التحدّيات و عرضة لكثير من المشاكل و الصّراعات النّاشئة من خلال علاقاتها المستمرّة و المتّصلة مع كثير من الحكومات، خاصّة منها حكومات الدول المستقبلة لنشاطاتها واستثماراتها. يتناول هذا المقال، بالدراسة و التحليل، علاقات هذه المؤسسات بثلاثة أصناف من الحكومات، حكومات الدول المتخلّفة المضيّفة، حكومات الدول الأم، و المنظّمات و الهيئات الحكومية الدولية، مبيّنا في ذلك أهمّ أسباب التوتّر و الخلاف بين هذه المؤسسات و مختلف هذه الحكومات.

أ/ **كمال مرداوي**
كليّة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير
جامعة منتوري
قسنطينة، الجزائر

من أجل تعظيم أرباحها وتحقيق أهدافها، تسعى المؤسّسات الاقتصادية الكبرى إلى استغلال و استثمار مزاياها الخاصّة النّوعية، من تكنولوجيا و رؤوس أموال و مهارات تسيير، على مستوى عالمي، حيث تستهدف بذلك كثيرا من الأسواق الأجنبية التي تتوفّر على مزايا الموقع النّوعية، من موارد طبيعية و عمالة و ظروف بيئية مهيّأة، و غيرها من عوامل الجذب و الاستقطاب. إنّ وجود و حضور المزايا الخاصّة النّوعية للمؤسّسات الأجنبية المستثمرة، من جهة، و مزايا الموقع النّوعية للأسواق العالمية المستقطبة، من جهة ثانية، شرط ضروري لتحقّق الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي في إطاره تسعى المؤسّسات الاقتصادية الكبرى إلى زيادة مردودها و تنمية عائداتها و تطوير إيراداتها بما يعزّز من مركزها و يدعّم من موقعها في بيئة عالمية محتدمة المنافسة و الصّراع. إنّ الاستثمار

Abstract

In order to maximize benefits, foreign direct investment enterprises use their assets to their best advantage on a worldwide basis. This leads them to make relations and face conflicts with three types of government that may have different goals, developing host-country governments, home-country governments, and multilateral government organizations. This paper analyses these three kinds of relationships and their resulting conflicts.

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر2002.

الأجنبي المباشر نشاط لا يخلو، في واقع الأمر، من مخاطر و محدّدات. فرغم كونه أداة لتعظيم الأرباح و زيادة الإيرادات بالنّسبة للمؤسّسات المستثمرة، فإنّه في ذات الوقت يعدّ أيضا بالنّسبة لها مصدرا لكثير من التكاليف الإضافية، و سببا في مواجهة عدد من المحدّدات الطبيعية و غير الطبيعية، التي ما كانت لتظهر لو اقتصر نشاطها الاستثماري على الأسواق المحليّة دون غيرها. إنّ التّدخّل الحكومي هو أحد أبرز محدّدات البيئة الأجنبية التي تضطر مؤسّسات الاستثمار الأجنبي المباشر التّعامل معها تعاملا خاصا للحدّ من تأثيرها في توجيهها بعيدا عن تحقيق أهدافها، فما طبيعة العلاقة القائمة بين هذه المؤسّسات و مختلف الحكومات و التنظيمات الحكومية المعنية بنشاطاتها ؟، و ما هي أهمّ أسباب الخلاف المنشئة للتدخّل الحكومي في نشاطات هذه المؤسّسات ؟ و إلى أي مدى يمكن لهذه المؤسّسات أن تدير التّدخل الحكومي لصالحها؟ هذه التّساؤلات المنهجية سيتم الإجابة عنها من خلال تحليل و مناقشة مختلف عناصر موضوع المقال.

تعاريــف

يعرّف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنّه ذلك النّشاط الذي يترتّب عنه تورّط مباشر في المراقبة و التسيير و الإشراف على مشروعات استثمارية منشأة في اقتصاد ما من قبل مؤسّسة قائمة في اقتصاد آخر(1).

و تعرّف مؤسّسة الاستثمار الأجنبي المباشر بأنّها تلك المؤسّسة القائمة بمهام التّسيير و المراقبة و الإشراف على مشروعات استثمارية منشأة من قبلها في سوق، أو أسواق أجنبية متعدّدة، وهي بذلك المؤسّسة التي كثيرا ما عرفت في الأدبيات التقليدية بالمؤسّسة المتعدّدة الجنسية.

إنّ الاختلاف البيّن بين مؤسسة محليّة و أجنبية، أو متعدّدة للجنسية، يكمن في كون الأولى تؤدّي نشاطاتها و عملياتها المختلفة ضمن الحدود الوطنية للبلد، في حين تقوم الثانية بممارسة أنشطة أعمالها المختلفة عبر الحدود الوطنية لعدد من الدول بما في ذلك البلد الأصل. إنّ أهم نشاط يحدّد الفرق بين المؤسّستين هو نشاط الإنتاج والاستثمار دوليا، و ما يترتّب عن ذلك من إنشاء و تأسيس للفروع و الوحدات عبر أسواق و مواقع و دول أجنبية متعدّدة (2).

كما نعني بالتّدخل الحكومي مجموع الإجراءات و التنظيمات و التّشريعات الموجّهة من قبل مختلف الحكومات المعنيّة بنشاط مؤسّسات الاستثمار الأجنبي المباشر قصد الحدّ من تأثيراتها، أو توجيه نشاطاتها، أو المشاركة في إيراداتها.

<u>أولا</u>: مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر و حكومات الدول المضيّفة المتخلفة

تنشأ العلاقة بين مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر و الدول المتخلفة المستقبلة لها بمجرّد أن تتخذ هذه المؤسسة قرار الاستثمار في هذه الدول و تقرّر حكومات هذه الدول

فتح أسواقها لاستضافة استثمارات هذه المؤسسات. تأخذ العلاقة في بداية الأمر شكلها الطبيعي بحرص كلا الطرفين على تحقيق مكاسبهما المرتقبة مقابل ما يقدمانه من مزايا خاصة نوعية في إطار هذا الاستثمار، حيث تقدّم الدوّل المضيّفة مزاياها الموقعية الخاصة (3) و تأمل في الحصول على ما يقابلها من مردود اقتصادي و اجتماعي يعود بالنّفع العام على مجموع شعوبها و مواطنيها. أمّا مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر فتعرض مزاياها النوعية الخاصّة (4) من تكنولوجيا و رؤوس أموال و مهارات مختلفة راجية من ورائها تعظيم قيمة مردوداتها و عائداتها المحصّلة. غير أنّه و نظرا لاصطدام المصالح و تعارض الأهداف بين ما هو خاص بالمؤسّسة و ما هو خاص بالدولة المضيّفة، سرعان ما تتحوّل العلاقة إلى علاقة تناحر و تشاد و صراع حاد بين الطرفين المتعاقدين. فالمؤسسة، و في سعيها إلى تعظيم قيمة عائدات استثماراتها المباشرة تحرص دوما على أمرين أساسين (5):

-أولا: زيادة و تحسين كفاءة و فعالية أسواقها الداخلية المكوّنة من المؤسسة الأم و مجموع فروعها و وحداتها قصد تجاوز العقبات و المحدّدات الطبيعية و الحكومية المفروضة عليها من أجل ضمان التدفّق الحر لأنشطتها و خدماتها و منتجاتها عبر هذه الأسواق من جهة، و تخصيص مواردها ضمن هذه الأسواق بالطريقة التي تزداد معها عائداتها و تعظّم بها إيراداتها من جهة أخرى،

-ثانيا: المحافظة و الإبقاء على ما تمّ تحقيقه من إيرادات و مكاسب داخل هذه الأسواق ذاتها، دون إشاعتها أو مشاركة أي طرف من الأطراف الخارجية فيها، سواء أكانت هذه الأطراف منافسة، أم حكومات، أم غيرها من الأطراف الأخرى.

بهذا الحرص تبدأ بوادر الصراع بين مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر و حكومات الدول المضيفة بالتبلور و الظهور، حيث تتعارض بهذه الكيفية أهداف الدول المضيّفة مع تلك التي تحرص هذه المؤسسات على تحقيقها و تجسيدها واقعا ملموسا. فالدول المضيّفة المتخلّفة في واقع الحال لا يهمّها من هذا الاستثمار أكثر من أن يحقق اقتصادها عن طريقه نموا و ازدهارا، و أن تتمتّع شعوبها برخاء و استقرار، و أن تستفيد مؤسساتها من آثاره و انعكاساته بما يؤهلها كي ترقى إلى مستواه. من أجل ذلك تجد هذه الدول نفسها مضطّرة دوما إلى تنظيم و توجيه اقتصادياتها المحلية و مراقبة مختلف تداخلاتها مع الاقتصاد العالمي و مؤسساته الفاعلة بما يضمن تحقيق أهدافها الخاصة و يعيد توجيه و توزيع موارد و أرباح هذه المؤسسات بما يتماشى و تلك الأهداف.

فالصّراع و النزاع إذن محتمل الوقوع بين الطرفين المتعارضين في أهدافهما، الدول المضيّفة من جهة، و المؤسسات المستثمرة، من جهة ثانية. و لعلّ السبب في ظهور مثل هذا الصراع هو طبيعي و مبرّر، إذ يعود أساسا إلى طبيعة وجود و ظهور الاستثمار الأجنبي ذاته. فدون وجود محددات بيئية طبيعية و حكومية، فإنّ الاستثمار بهذا الشكل لا يجد ما يبّرر نشوءه و لا ظهوره(6)، إذ سيعوض حينها بأحد الأشكال

الأوّليّة المستعملة في التعامل مع الأسواق الأجنبية (تصدير، ترخيص..الخ). غير أنّه، و نظرا لوجود مثل هذه المحدّدات و المعوّقات، فإنّ الاستثمار الأجنبي المباشر يصبح واقعا تسعى من خلاله مؤسساته القائمة إلى المحافظة على مزاياها النوعية الخاصة، و استغلالها ضمن أسواقها الداخلية الخاصة من أجل تعظيم قيمة المنافع و المكاسب المحصّلة، عن طريق تخصيص و إعادة تخصيص مواردها، و توزيع و إعادة توزيع أرباحها ضمن هذه الأسواق الدّاخلية، دون إشراك أي طرف كان، إلاّ في حدود خاصة تقتضيها استراتيجيتها الشاملة.

1 – أسباب التنظيم و المراقبة

تختلف علاقات مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر مع الدول المضيفة اختلافات بيّنة و واضحة عن علاقاتها مع دولها الأم أو المرسلة لها. ففي الوقت الذي تتميّز العلاقات الأخيرة بطابع الإعجاب و التقدير و الاعتزاز، تتميّز العلاقات الأولى بطابع التحفّظ و الارتياب و فقدان الثّقة أحيانا. إذ حتىّ و لو وجد ثمّة اقتناع لدى بعض هذه الدول المضيّفة بجدوى هذا الاستثمار و ضرورته و بفوائده المرتقبة على اقتصادياتها، فإن الإشكال الذي يبقى دوما قائما و سببا للخلاف و النزاع هو في تقييم مقدار و حجم الفائدة الاقتصادية العائدة للطرفين. إنّ النّظرة السائدة لدى الكثير من حكومات الدول المتخلفة المضيّفة تتجلى في استئثار مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر بأكبر الحصص من الفوائد الاقتصادية المحصّلة على حساب النزر اليسير الذي تجنيه هذه الدول منها، ناهيك عن الانعكاسات الغير مواتية المرافقة لهذا الاستثمار في المجالات الغير اقتصادية، لا سيما المجالات الاجتماعية و السياسية و الثقافية (7)، إذ لا يعبّر الاستثمار الأجنبي عن انتقال عوامل الإنتاج المادية من الدول الأصل المرسلة إلى الدول المضيّفة المستقبلة فحسب، بقدر ما يعبّر أيضا عن تحويل متواصل و مستمر لقيم اجتماعية و ثقافية، قد تتعارض و تتناقض مع ما هو سائد و متعارف عليه في هذه الدول. الشكل 1 يلخص عملية التحويل التي تقوم بها مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية ربط و نقل للقيم المادية و المعنوية بين الدول الأم المرسلة لهذا الاستثمار و الدول المضيّفة و المستقبلة له، حيث لا تكتفي المؤسسة بتحويل تلك القيم من بلدها الأصل إلى الدول المضيّفة (الأسهم المتّصلة)، إنما تقوم أيضا بنقل المعلومات و العائدات الاقتصادية من هذه الدول إلى حيث موطنها الأصل (الأسهم المتقطعة).

الشكل 1 - عملية تحويل القيم عن طريق مؤسسة الاستثمار الأجنبي.

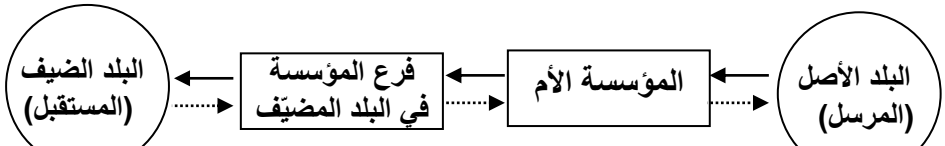

فمصدر النزاع و مرجع الخلاف يعود في حقيقته، إذن، إلى مصدرين اساسيين، مصدر اقتصادي، من خلاله بات واضحا لدى حكومات الدول المتخلفة المضيفة بأنّ ما

يعود من فوائد اقتصادية و مادية لهذه المؤسسات يفوق ما تحصله هذه الدول منها، و مصدر اجتماعي ثقافي، يعبّر عن تكلفة التضحية التي تتحمّلها هذه الدول مقابل استقطابها لهذا الاستثمار.

و نظرا لشعورها بقوة نفوذ مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر و تداخلها المستمر مع كل نواحي الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية للدول المتخلفة المضيفة لها، تلجأ بعض حكومات الدول المضيفة إلى استعمال حقها المشروع قانونا في مراقبة و تنظيم سلوك و نشاط مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة ضمن حدودها الإقليمية بما يتناسب و توجّهاتها و يتوافق مع اختياراتها و استراتيجياتها.

2 – آليات التنظيم و المراقبة

إنّ فتح البلدان أسواقها المحلية أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة إجراء مقصود تهدف من ورائه الدول المضيفة إلى تعظيم مكاسبها و إيراداتها الاقتصادية المترتّبة عن العمليات الاستثمارية المباشرة للمؤسسات العالمية الكبرى العاملة ضمن أقاليمها و حدودها الجغرافية. إذ توفّر هذه المؤسسات ما يلزم هذه الدول لانطلاقتها الاقتصادية المنشودة من رؤوس أموال، و تكنولوجيا، و عمالة، و مهارات إنتاج و تسويق،و خبرات إدارة و تسيير، و إمكانيات تصدير و استيراد و بيع و توزيع. و من أجل الاستغلال الأمثل لكل هذه المزايا و الخصائص، و الاستفادة الكاملة من كل هذه العوامل الاقتصادية المحفّزة، تحرص حكومات الدول المضيفة على تنظيم و توجيه سلوك مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر و مراقبة نشاطاتها الاستثمارية، حتى يكون لها نصيب فيما تستأثر به هذه المؤسسات من مكاسب و فوائد، و تضمن بذلك مشاركتها لها فيها بما يتناسب و طموحاتها و يعود بالنفع العام على شعوبها و مواطنيها.

تنحصر مجموع الآليات و الوسائل المستخدمة من قبل الدول المضيفة في تنظيم و توجيه و الرّقابة على نشاط و سلوك مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر في نوعين أساسيين، نوع يضم مجموع الأدوات المستخدمة في التأثير على البيئة الاقتصادية الكليّة انطلاقا من التأثير على بعض عناصرها الأساسية كنظام الضرائب و الرسوم، و نظام الأجور، و معدل الصرف، و غيرها من العناصر الأخرى، و نوع آخر يضم مجموع الآليات المؤثرة على البيئة الاقتصادية الخاصّة بمؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر، انطلاقا من اعتماد أسلوب التدخل في أدائها بسنّ القوانين و إصدار التشريعات الخاصّة بتنظيم الملكية، و توجيه توزيع الثروة و تخصيص الموارد، و ترقية الصادرات، و الرقابة على النقد الأجنبي و التكنولوجيا المحوّلة و سياسات التسعير و التحويل السعري المعتمدة.

تستعمل حكومات الدول المضيّفة عادة بعضا من آليات التدخل المتعلقة إما بالبيئة الكلية أو بالبيئة الخاصة بالمؤسسة أو بكل من البيئتين معا (8). فمن أجل زيادة حصّة مساهمة الرأسمال الوطني في الصناعات القائمة، قد تضطّر هذه الحكومات إلى إلزام المؤسسات الأجنبية العاملة في أسواقها إمّا على قبول مشاركة المحليين في إطار أحد

أشكال الشراكة القائمة، أو على توفير العوامل الضرورية من رؤوس أموال و تكنولوجيا و مهارات للمؤسسات المحلية لضمان انطلاقتها الاقتصادية. كما أنّ سعي هذه الحكومات نحو تحقيق التوازن في ميزانها التجاري و ميزان مدفوعاتها على مستوى اقتصادها الكلي، يدفعها إلى إحكام تأثيرها على أداء هذه المؤسسات عن طريق الرقابة على الصرف و تقليص حجم التدفقات المادية الواردة إليها من الأسواق الأجنبية و التي تسدّد مدفوعاتها بالعملة الصعبة (9).

إنّ درجة تأثير التدخل الحكومي في توجيه و تنظيم و الرّقابة على نشاط و أداء مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقّف على مدى فعالية الآليات المستخدمة في عملية التّدخّل. فالدول المضيفة تختلف فيما بينها كثيرا من حيث فعالية الأدوات المستخدمة من قبلها و القوانين المنتهجة من طرفها و الموجّهة إلى تنظيم هذا الاستثمار. فدول جنوب شرق آسيا تفضّل التّنظيم من خلال التّأثير على عناصر البيئة الاقتصادية الكليّة، لتفسح المجال واسعا أمام حريّة الأداء و المبادرة و الرغبة في الإقبال و التوسّع في الاستثمار، ليتم بعد ذلك، و من خلال الإطار التنظيمي لاقتصادياتها الكلية جني ثمار هذا الاستثمار و مشاركة مؤسساته في الفوائد المحصّلة. في حين، و من جهة أخرى مقابلة، و لإحكام الرقابة و التوجيه قصد الاستفادة المباشرة من نشاطاتها، تلجأ كثير من الدول المضيفة، كالهند والبرازيل و نيجريا، إلى التّدخل المباشر في البيئة الخاصّة لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي ترتّب عنه في العديد من المرات سحب أحيانا و إعادة توجيه أحيانا أخرى للاستثمارات المباشرة لهذه المؤسسات في هذا النوع من الدول. غير أنّ ما يلاحظ على مجموع هذه الدول المضيفة منذ بداية التسعينات، سواء كانت من إفريقيا أو آسيا أو أمريكا اللاّتينية، هو توجّهها نحو تخفيف حدّة التّدخّل الحكومي في التنظيم و الرّقابة على مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر، و ذلك بانتهاجها أسلوب الإشراف و التوجيه المرن و سن قوانين تحفيزية تعنى بالتأثير على البيئة الكلية لاقتصادياتها و تهيئة المناخ المواتي للاستثمار بدل الانسياب المباشر و التغلغل الصريح في البيئة الداخلية و الخاصة بهذه المؤسسات (10). و لعلّ السبب في حصول هذا التوجّه الجديد يعود إلى عاملين أساسيين :

- أولا: شعور خاص لدى هذه الدول بحاجة ملحّة و متنامية إلى هذا الاستثمار لا سيما و أنّه يعبر في حقيقته عن الاقتصاد الحر الذي أصبح نظاما عالميا و بديلا وحيدا متاحا أمامها، بعد انطفاء شعاع الاقتصاد المخطّط.

- ثانيا: قوّة مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر و قدرتها على استعمال مزاياها الخاصّة النّوعية في الاتّجاه الذي يدعّم مواقفها، و يعزّز من صلاحياتها، و يحوّل موازين القوى في التفاوض لصالحها.

لذلك بات واضحا بأنّ علاقة مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول المضيفة أصبحت خاضعة في شكلها و بعدها الاستراتيجي لموازين القوى، و قوّة الطرفين في التفاوض. فكلما كانت الغلبة في التفاوض لطرف ما نشأت علاقة بين الطرفين تعكس ذلك و في اتجاه ذلك.

إنّ أهمّ عامل يعتمد في تعزيز المركز التفاوضي و يستخدم كورقة ضغط هو، و دون شك، المزايا النوعية التي يعرضها كل طرف، المزايا الخاصة بالمؤسسة من جانب الاستثمار الأجنبي المباشر، و المزايا الخاصة بالموقع من جانب الدول المضيفة. لذلك، و رغم حصول تلك التّوجّهات المذكورة آنفا، و التي طغت على النشاط الدولي للأعمال في السنوات الأخيرة، و فتحت أمام الاستثمار الأجنبي المباشر أبعادا و آفاقا في صالحه، فإن للدول المضيفة مجالات واسعة لا تزال قائمة من أجل توجيهها، و تثبيت إشرافها، و تدعيم مراقبتها على نشاطات و عمليات مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر المنتشرة عبر أرجائها. و الأمر بهذا النّحو لا يبدو غريبا حتى من وجهة نظر مؤسسات الاستثمار الأجنبي ذاتها التي تقرّ بمبدأ الغلبة المتداولة، وكون الصراع قد ينتهي لصالح الدول المضيفة لها، و إلا لما أدمجت ضمن استراتيجياتها المتبنّاة استراتيجية التوجّه المحلي (11) .

الجدول 1 يبيّن مجوع العوامل المستخدمة في تعزيز المركز التفاوضي لكل من الدول المضيفة و مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر.

تتلخّص مجموع العوامل المؤديّة إلى تعزيز المركز التفاوضي للدول المضيّفة، و المؤثّرة على توجيه مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر نحو المساهمة في تحقيق على الأقل بعض من أهداف هذه الدوّل، في مجمل العناصر المكوّنة لمزايا الموقع النوعية:

أ – **جاذبية الأسواق المحلية** : بمقدار جاذبية الأسواق المحلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة يتعاظم المركز التفاوضي للدول المضيفة و يتحوّل ميزان القوة إلى صالحها في استقطاب هذا الاستثمار و في توجيهه نحو المساهمة في تحقيق أهدافها.

ب – **الموارد الطبيعية** : تمنح الموارد الطبيعية المتوفرة لدى الدول المضيفة ثقلا مميزا لحكوماتها في عملية التفاوض مع هذه المؤسسات.

ج – **الموارد البشرية** : تتميّز الدول المضيّفة ذات العمالة الرخيصة و المؤهّلة، إضافة إلى الإطارات الكفأة في مجالات التسيير، بجاذبية كبيرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، خاصة منها ذات التوجّه نحو التصدير (أي التي تبحث عن الواقع المناسبة لاستخدامها كقواعد إنتاج و تصدير). لذلك قد تجد حكومات مثل هذه الدول نفسها في وضع تفاوضي قويّ يؤهّلها كي تتعامل مع مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر بالطريقة التي تراها أنسب لاقتصادياتها و مجتمعاتها.

د – **المصادر البديلة** : كلّما توفّرت لدى الدول المتخلّفة المضيّفة مصادر بديلة عن تلك التي تقدمها مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر في شكل رؤوس أموال، و تكنولوجيا، و تسيير، و غير ذلك من المزايا الخاصة النوعية، كلما كان المركز التفاوضي لحكومات هذه الدول قوياّ و مدعّما، و ذلك لحصول إمكانية الاستغناء عن هذا الاستثمار و تعويضه بالمصادر البديلة المتوفّرة.

الجدول1 - عملية التفاوض و عوامل تعزيز المركز التفاوضي بين الحكومات المضيفة و مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر (م إ أ م).

	الدول المضيفة	م إ أ م
الأهداف المرتقبة	- إبراز السلطة و السيادة، - المشاركة الفعلية في الإيرادات المحصلة، - تحقيق رفاهية و رخاء المجتمع، - الحصول على التكنولوجيا المناسبة ...الخ	- زيادة المبيعات - تخفيض التكاليف، - استعمال الموارد المحلية، - تحقيق الأرباح ...الخ
عناصر موازين القوى و عوامل الضغط في التفاوض	**مزايا الموقع النوعية** : - دخول الأسواق المحلية، - استعمال الموارد الطبيعية، - الاستفادة من الطاقات البشرية، - توفير المصادر البديلة، الخ	**المزايا الخاصة النوعية** - التكنولوجيا المناسبة، - رؤوس الأموال النادرة، - مهارات التسويق والإنتاج، - الوصول إلى أسواق العالم
الآليات المستخدمة	التدخل الحكومي قصد التوجيه و التنظيم والمراقبة	- المشاركة في تحقيق أهداف الدول المضيفة، - تنظيم و توجيه التدفقات المالية والمادية بين فروع م إ أ م - التحكم في تحويل و نقل التكنولوجيا، ... الخ

المصدر:

- Rugman *et al*., International Business, Firm and Environment, McGraw-Hill, London, 1987, p. 299.

هـ – **الانضمام في اتّحادات و تجمّعات و أسواق مشتركة** : كما يتعزّز المركز التفاوضي للدول المضيّفة أيضا من خلال مشاركتها و انضمامها في اتّحادات و تجمّعات جهوية و إقليمية مع دول أخرى مجاورة أو محاذية . إنّ التجمعات الإقليمية في شكل أسواق مشتركة، أو اتحادات اقتصادية و سياسية، أو اتفاقيات تعاون، من شأنها ليس فقط زيادة القدرات التفاوضية لحكومات الدول العضوة مع مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر، و إنما أيضا في استمالة و تحفيز هذه المؤسسات على القدوم و الاستثمار في هذه الدول.

3 – ردود أفعال مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر تجاه التنظيمات الحكومية

تتلخّص ردود أفعال مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر اتّجاه التدخّل الحكومي في مجالين حركيين اثنين، إذا ما تمّ استثناء المجال الثالث السالب المتمثل في الانسحاب أو إلغاء قرار الاستثمار:

أ – فإمّا استجابة و تلبية واسعة لمطالب و اهتمامات الدول المضيّفة، و المساهمة في تحقيق جزء كبير من أهدافها الخاصّة بالتّنمية، و توفير مناصب الشغل، و تحويل التكنولوجيا، و مشاركة الرأسمال المحلي في إقامة استثمارات محليّة قادرة على تكوين القيمة المضافة المناسبة، إلى غيرها من ردود الأفعال الإيجابية المرتقبة من الاستثمار الأجنبي المباشر خاصّة في الدول المضيفة المتخلّفة. تتحقّق استجابة مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر لحكومات الدول المضيّفة بتبنيّ هذه المؤسسات لاستراتيجية التوجّه المحلّي (12)، التي تدمج فقط في حال ما إذا كانت الغلبة و التفوّق في عملية التفاوض لصالح الحكومات المحلية

ب – و إماّ مناورة و عدم استجابة، عن طريق استغلال و توظيف مزاياها الخاصّة النوعية في عملية التفاوض، و استعمالها كورقة ضغط لتعزيز مواقفها و إحكام سيطرتها و نفوذها. تلجأ مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المناورة في حال ما إذا تحوّلت موازين القوى لصالحها، و ذلك إمّا لعدم وجود مزايا نوعية خاصة بالموقع أصلا، و هذا أمر مستبعد لأنّ هذه المزايا مشترط مسبّقا وجودها و توفّرها لتحقّق هذا الاستثمار، و إمّا لوجود هذه المزايا، لكنّ استغلالها في عملية التفاوض كعوامل ضغط من قبل الحكومات المضيّفة لم يرق إلى المستوى الذي يمكّنها من إحكام توجيهها و تنظيمها له بالكيفية المرجوة، و ذلك إمّا لنقص الفعالية أو الإرادة الحقيقية، أو لرجحان كفة المزايا النوعية الخاصة بالمؤسسات الأجنبية على المزايا النوعية الخاصّة بالمواقع المستقطبة لها.

تتلخّص مجموع السياسات المنتهجة من قبل مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر في المناورة و مواجهة التدخّل الحكومي للدّول المضيّفة في:

- **سياسات التحويل السّعري** : بفرض أسعار متباينة على منتجاتها النهائية و الوسيطة أثناء إجراء المبادلات التجارية بين فروعها و وحداتها، حيث عادة ما تفرض أسعارا تفوق قيمتها الحقيقية على منتجات الفروع الموجّهة نحو شقيقاتها في المواقع الأخرى أين الضرائب و الرسوم المرتفعة، تتمكّن مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر من تقليص حجم الأرباح المعلن تحقيقها في هذه الفروع، و بالتّالي تخفيض حجم الضرائب المترتّبة عنها و المحوّلة إلى الدول المضيفة (13).
- **تحويل التكنولوجيا** : إنّ التكنولوجيا، من وجهة نظر مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر، ليست مجرّد هيكل معزول، أو أداة إنتاج خاوية من محتواها الفكري و التنظيمي و الإبداعي، بل هي عملية متّصلة، مكوّنة من تلك الأبعاد مجتمعة، و مجسّدة في تيار متواصل من المنتجات الجديدة الموجّهة إلى السوق. وهي بهذا المعنى، كما يرى ذلك Killing (14)، صعب فهمها، و بالتالي تثمينها، إن أصبحت مشاعة يتداولها الجميع. لذلك تحرص مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر على إنجاز نشاطات البحث و التطوير مركزيّا، و تحويل التكنولوجيا الحديثة ضمن أسواقها الداخلية مع تحويل ما تقادم منها إلى الدول المضيّفة المتخلّفة.

- **إجراءات تكوين القيمة المضافة محلّيا** : تضطر حكومات الدول المضيفة إلى استعمال سلطتها بفرض الضرائب و وضع الرسوم على مختلف أشكال الواردات لحثّ المؤسسات الأجنبية العاملة ضمن أرجائها إلى استعمال ما هو متاح محليا من مدخلات و استغلال ما تتوفّر عليه من مزايا خاصّة نوعية في إنتاج القيمة المضافة التي من شأنها أن تدعّم أكثر من القدرات و الإمكانيات الاقتصادية المحلّية. إنّ فرض الضرائب و الرسوم و اللّجوء إلى نظام الحصص من قبل الدول المضيّفة للحدّ من الواردات قد يصطدم في الواقع بشكلين أساسيين من الإجراءات العملية التي تنفّذها و تلجأ إلى إدماجها مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر:

- الحصول على واردات بأسعار حقيقية منخفضة جدا إلى حدّ تبطل معه و تنعدم بموجبه فاعلية الضرائب و الرسوم المفروضة. فأسعار الواردات المنخفضة لا تؤدي إلى رفع تكلفة المدخلات المستوردة، ولا تشجّع على استعمال ما هو متاح منها محلّيا، ولا تحفّز على إقامة مشروعات استثمارية من أجل إنتاج هذه المدخلات و توفيرها داخليا.

- اللّجوء إلى أساليب و إجراءات التحويل السّعري لتجنّب الضرائب و الرسوم، أو للتقليل من آثارها و انعكاساتها على تكاليف و إيرادات المؤسّسة.

ثانيا: مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر و حكومات الدوّل الأمّ

على عكس ما هو عليه الحال في العلاقة القائمة بين مؤسّسات الاستثمار الأجنبي المباشر و الدوّل المضيّفة، من حيث التّباين في الأهداف و المصالح، و الاختلاف حول توزيع الثروة، و الرقابة على تخصيص الموارد، تلتقي هذه المؤسّسات و تشترك مع بلدانها الأصل في كثير من الأهداف و المصالح، كما تتوافق في قناعتها الخاصّة بالطّرق المعتمدة في تحويل الإيرادات و توزيع الثّروة. إنّ استئثار مؤسّسات الاستثمار الأجنبي المباشر بأكبر حصص ممكنة من الأرباح المترتّبة عن عملياتها المختلفة أمر مقبول من قبل الدوّل الأصل، بل محبّذ و مطلوب، لما لذلك من انعكاسات إيجابية ليس فقط على الأطراف المتعاقدة من مساهمين و عاملين و مسيّرين، و إنّما أيضا على الأطراف غير المتعاقدة من عموم المواطنين في هذه الدّول، و الذّين يستفيدون هم أيضا، و بكيفية غير مباشرة، من الأرباح المحقّقة من قبل هذه المؤسسات عن طريق ما يفرض عليها من رسوم و ضرائب.

كثيرا ما تتطابق توجهات و اهتمامات المسيّرين و المالكين، أصحاب أكبر الحصص من الأسهم في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة منها ذات التوجّه العرقي، مع توجّهات و اهتمامات الدوّل الأمّ، إلى درجة تبدو فيها تلك الاهتمامات و التوجّهات واحدة لا يمكن فصلها أو عزلها عن بعضها. بل أنّ سعي مثل هذه المؤسسات نحو مطابقة مصلحتها الخاصّة مع المصلحة العليا للبلد الأم، و لو كان ذلك على حساب بعض المكاسب الآنية لها، يبدو واضحا على استراتيجيتها و سلوكاتها

العملية. فكثيرا ما قامت مثل هذه المؤسّسات أثناء فترات الكساد و انخفاض الطلب على منتجاتها بغلق بعض فروعها و التخفيض من العمالة في بعض الفروع الأخرى، دون أن تتخذ قرارات مماثلة بخصوص الوحدات العاملة في البلد الأم، رغم انعكاسات ذلك على فاعلية الأداء العام و الأرباح المحقّقة (15). كما يبدو ذلك أيضا واضحا من خلال التزام هذه المؤسسات بالتوجّهات السياسية لبلدانها الأم و تكييف عملياتها الدولية وفقها. فالمؤسسة، و لاعتبارات أمنية أو سياسية مثلا، قد تجد نفسها مضطرة لتوقيف تعاملاتها المربحة في بعض الأسواق الأجنبية (16) .

رغم حالات التوافق التّام بين توجّهات و مصالح الدولة الأم و مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن بعضا من حالات الخلاف و مظاهر النزاع قد تطفو أحيانا على العلاقة القائمة بينهما بسبب تأثير عوامل مختلفة. فقد ترى بعض الجماعات الضاغطة في الدولة الأم بأنّ ضررا ما قد يلحقها بسبب أداء هذه المؤسسات لعملياتها دوليا. فنشاطات التجارة الدولية، من تصدير و استيراد و التي قد تنشأ بين الدولة المضيّفة والدولة المرسلة لهذه المؤسسات، من شأنها أن تؤدي إلى تباين أسعار بعض المنتجات بالكيفية التي قد تنخفض معها القوة الشرائية لبعض المستهلكين في الدولة المرسلة. كما أن إقامة مشروعات استثمارية في أسواق أجنبية من شأنها أن تؤدي إلى إمكانية تسرب فرص العمل و التوظيف إلى خارج البلد الأم، ممّا قد يحرم كثيرا من المواطنين من فرص العمل و التوظيف محليا. كما أن لجوء هذه المؤسسات إلى الترخيص لبعض الدول الأجنبية باستعمال بعض من تقنياتها و مهاراتها الخاصة إجراء من شأنه أن يؤدي، في نظر البعض، إلى حرمان البلد الأم من إمكانيات التصدير و فرص الاستفادة التقليدية من تدفق الإيرادات الوافدة إليها من هذه الدول، إلى غير ذلك من المآخذ الأخرى التي تحسبها الدول الأم على الاستثمار الأجنبي المباشر.

إنّ مركز البلد الأصل في العلاقة التي تربطه بجميع مؤسساته الاقتصادية، بما فيها مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر، جدّ قوي، لما لهذا البلد من نفوذ و سيادة و سلطة تقرير و تشريع و تقنين. فمؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر، كباقي المؤسسات المحلية الأخرى، خاضعة لقوانينها المنظّمة، ملتزمة بتوجيهاتها، و مجبرة على الحركة في إطارها. فوجود أكبر حجم من أصول هذه المؤسسات في بلدها الأصل يجعل لا مجال للتفكير بالانسحاب، و لا معنى لاستعمال المركز التفاوضي في إملاء الشروط. لذلك، تحرص المؤسسة، حتّى و لو كانت تتبنىّ استراتيجية شاملة، و تتوجّه توجّها دوليا كاملا، على الإبقاء على علاقات الوفاق و التفاهم و التقاء المصالح مع الحكومات في بلدها الأصل، رغم ما لوحظ زمن العولمة بأنّ هذه المؤسسات لم تعد تأبه كثيرا بما هو وطني، ساعية إلى الاستفادة من أي ميزة نسبية في أي دولة دون أفضلية لبلد المقرّ القانوني (17).

فمن خلال قوانينها التنظيمية الخاصّة بتنظيم التجارة الدولية و توجيه حجم التدفقات و المبادلات (أنظمة الحصص المفروضة على بعض المنتجات)، و عن طريق تنظيم المنافسة و كسر الاحتكار و تحطيم أنظمة الكارتل (كما حدث لمؤسسة أنظمة البرامج

المعلوماتية Microsoft سنة 1999)، قد تتدخّل حكومات الدول الأم في نشاط هذه المؤسّسات.

ثالثا: مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر و المنظّمات الحكومية الدولية

لقد أعقب الحرب العالمية الثانية ميل شديد و توجّه كبير نحو إنشاء و تأسيس منظّمات وهيئات دولية، قادرة على تنظيم و توجيه مسار التّدفقات الاقتصادية الدولية ضمن نظام اقتصادي عالمي، تتحقّق فيه العدالة، و تتجسّد معه الفعالية في توزيع الثروات و تخصيص الموارد.

لقد أسّست، في إطار هذا الاتّجاه، كثير من المنظّمات الدولية التي سعت إلى زيادة النموّ وإعادة توزيع الدخل بين الدول من خلال نشاطات التجارة الدولية،كالاتفاقية العامة حول التعريفات الجمركية والتجارة (GATT) ثمّ منظّمة التّجارة العالمية (WTO). كما أنشئت هيئات ألحّت على تسهيل التدفقات النقدية، و تدفقات رؤوس الأموال، و تسوية العجز في ميزان المدفوعات بين الدول، كصندوق النقد الدولي (I M F). كما ظهرت منظمات أكدت على ضرورة تسريع و تنمية وتيرة تدفقات التجارة و الاستثمار و التكنولوجيا إلى دول العالم، خاصة منها المتخلّفة، كالبنك العالمي (WB) و مجلس الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD). كما أنشئت هيئات سعت إلى مساندة و تدعيم و ترقية العمالة محليا و دوليا، كالمنظمة العالمية للشغل (I L O) ، إلى غير ذلك من المنظمات و الهيئات العالمية التي ظهرت من أجل توجيه النشاط العام للاقتصاد العالمي، بما في ذلك نشاطات و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (UNCTAD).

لقد سادت قناعة في تفكير وإدراك و مواقف الكثير من حكومات الدول المضيّفة، إلى غاية نهاية السبعينات، بأنّ الاستثمار الأجنبي المباشر ليس مجرد تدفّقات لعوامل إنتاج معزولة و مستقلّة بذاتها، وإنّما هو أيضا قيم و ثقافة و عادات، و أداة ربط لإحكام السيطرة و الاستغلال، و وسيلة نهب و استحواذ على خيرات و موارد الشعوب الضعيفة و المتخلّفة. الأمر الذي دفع بكثير من حكومات الدول المتخلّفة المضيّفة إلى تنظيم إقتصادياتها بصورة تمّ فيها توجيه ومراقبة نشاطات مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في مجالاتها الإقليمية، و المطالبة في إطار ذلك، بنظام اقتصادي دولي جديد، يعاد من خلاله تخصيص الموارد و توزيع الثروات بكيفية عادلة بين دول الشمال (وهي عموما الدول الأم لهذه المؤسسات) و دول الجنوب المتخلّفة (التي تشكّل في مجموعها الدول المضيّفة و المستقبلة لهذه المؤسسات) (18) .

غير أنّ مثل هذا الشعور قد خفّت حدّته مذ أن ظهرت إلى الوجود مؤسسات استثمارية غير تقليدية، من دول الجنوب ذاتها، ليتبدّد أكثر ذلك الشعور بإظهار كثير من دول الجنوب حاجتها إلى هذا الاستثمار و رغبتها في استقطابه و إشراكه في تنميتها المنشودة.

عموما، لقد ساهمت مجموع هذه التطورات في وجود عدد من التنظيمات و الهيئات الدولية العامل بعضها ضمن إطار الأمم المتحدة، كمجلس الأمم المتحدة حول التجارة و التنمية (UNCTAD) و منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية (OECD)، التي اهتمت بمتابعة و ترصّد و جمع المعلومات حول نشاطات الاستثمار الأجنبي المباشر و انعكاساته على التنمية، كما نادت، بصيغ غير إلزامية، بضرورة توجيه هذا الاستثمار و تنظيمه بطريقة تتحقّق معها مصالح كل الأطراف المعنية.

الجدول 2- بعض توجيهات منظمة التعاون الاقتصادي لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الهدف	تحسين ظروف الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تشجيع و ترقية أثره الإيجابي على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الدول المضّيفة
الإسهامات الأساسية الواجب على المؤسسة إدماجها	-توفير المعلومات اللازمة في مختلف المجالات المالية و العملية و غيرها، و بكيفية منتظمة، -مراعاة المعايير المعمول بها، و المتعلقة بشروط العمل، وعلاقات العمل، وعدم التمييز في التوظيف و التشغيل، -التخلي عن المناورات و الأساليب التي من شأنها أن تؤثر سلبا على المنافسة القائمة و تقضي على الصناعات المحلية الناشئة، -مراعاة السياسات المالية المحلية، و العمل في إطار تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات للدول المضيّفة، - نقل التكنولوجيا، والمساهمة في البرامج العلمية للدول المضيّفة

المصدر: ورد في تقرير منظّمة الشغل الدولية " آثار المؤسسة المتعدّدة الجنسية على الشغل "، جنيف، 1983، ص 70.

و بصورة عامّة، فلقد اختلفت ردود أفعال مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر حول تدخّل التنظيمات و الهيئات الدولية في توجيه نشاطاتها، فمنها من قابل ذلك باللاّمبالاة و التّجاهل، و منها من واجه ذلك بالرّفض و عدم الانصياع، و منها من اعتبر ذلك التدخّل بغير المجدي و غير المبرّر و غير الرشيد، لما يترتّب عنه من أضرار و انعكاسات سلبية، ليس فقط على أدائها و نتائجها المحقّقة، و إنما أيضا على مجموع اقتصاديات دول العالم. فمثل هذه التّنظيمات الدولية ما وجدت أصلا، حسب هذه المؤسسات، إلاّ لتصحيح التجاوزات و الأخطاء التي ارتكبت قديما عندما كانت السيطرة مطلقة للمؤسسات المتعددة الجنسية الأمريكية، التي استأثرت لوحدها باحتكار الاقتصاد العالمي و ما ترتّب عن ذلك من تبعات سياسية و ثقافية، إضافة إلى الانعكاسات الاقتصادية. أمّا و أنّ هذه الوضعية قد تغيّرت، بظهور مؤسسات أخرى غير أمريكية، بما فيها تلك المؤسسات التي انبثقت من الدول المتخلّفة ذاتها، فإنّ المجال قد فتح أمام الحديث عن إمكانيات المساهمة الفعلية لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر في تحويل التكنولوجيا و رؤوس الأموال و المهارات اللاّزمة لإقامة قواعد اقتصادية متينة عبر

دول العالم، دون الحاجة إلى تدخّل من قبل هذه الهيئات الدولية في مسارات نشاطها الاستثماري.

إنّ التوجّه الحاصل في مواقف الكثير من حكومات دول العالم، خاصّة منها المتخلّفة، نحو استضافة و تقبّل الاستثمار الأجنبي المباشر و إعادة النّظر في الأحكام الصادرة ضده، من اعتباره كأداة احتكار و هيمنة، إلى تقييمه كأسلوب فعّال في تدعيم التنمية و التطور الاقتصادي للشعوب، قد تدعّم أكثر بتوجّه الاقتصاد العالمي قاطبة نحو اقتصاد السوق و العولمة. حيث أعاد هذا التوجّه العالمي الجديد مواقف المنظّمات الدولية التي أصبحت تسعى في نفس الاتّجاه، و تنادي، كما هو حال منظمة التجارة الدولية، إلى ضرورة تحرير التجارة الدولية و إزالة الحواجز المختلفة المعيقة للانسياب الحرّ للمنتجات، و عوامل الإنتاج، و نشاطات الاستثمار الأجنبي المباشر بين مختلف دول العالم.

رابعـا: مؤسّسات الاستثمار الأجنبي المباشر و مرحلة العولمـة

لم تعد مؤسّسات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظلّ العولمة " تركن إلى فضاء قومي قار، و لا إلى صناعة واحدة محدّدة، و لا إلى مرجعية قانونية محافظة، و لم تعد فضلا عن ذلك حبيسة قاعدة قطرية توجّه مسارها الدولة أو السياسة الاقتصادية القطرية " (19).

لقد أصبحت مؤسّسات الاستثمار الأجنبي المباشر إحدى أبرز سمات عصر العولمة، بعد ما تطوّرت في ظلالها و استفادت من خصائصها إلى أن أصبحت إحدى أعمق المؤشّرات على طبيعة و توجّهات النّظام الاقتصادي السّائد في رحابها. فلقد زاد عددها و امتدّ أثرها و اتّسع حجم نشاطها ممّا جعلها تبرز كقوّة كبيرة مؤثّرة لا يستغنى عنها في ظلّ العولمة، و لا تستغني هي بدورها عن التّطورات الحاصلة و المصاحبة للعولمة.

لقد ارتفع عدد مؤسّسات الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2000 إلى ما يزيد عن 60000 مؤسّسة عالمية لها من الفروع ما يربو عن 820000 فرعا (20) موزّعين على مختلف الأسواق العالمية بدرجات متفاوتة، إذ أنّ ما يلاحظ على هذه المؤسّسات هو تركّز جزئها الأكبر في الدّول المتقدّمة (الولايات المتّحدة الأمريكية، الاتّحاد الأوربي، و اليابان)، و أنّ جزءا قليلا من هذه المؤسّسات يستحوذ على معظم النّشاطات الدّولية للأعمال (0.16 % من المؤسّسات المذكور عددها تسيطر على معظم الإنتاج العالمي و يعود لها ما يقارب ثلث الرّصيد التّراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، و تزيد مبيعاتها عن ربع مبيعات العدد الإجمالي لهذه المؤسّسات، و تسيطر على ما يقارب ثلثي التّجارة العالمية (21)) .

لقد فتحت التّحولات العالمية الرّاهنة آفاقا واسعة أمام مؤسّسات الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أوجدت في ذات الوقت تحدّيات كبيرة أمام مختلف الحكومات المعنية بنشاطاتها، خاصّة منها حكومات الدّول المتخلّفة المضيّفة.

فتعاظم دور مؤسّسات الاستثمار الأجنبي المباشر و تحوّلها في ظلّ العولمة إلى قوّة مؤثّرة في الاقتصاد العالمي قد جعلها لا تكترث كثيرا بما هو قومي وطني بقدر ما أصبحت تهتمّ بتعظيم منافعها عالميا و دون أفضلية للبلد الأصل، الأمر الذي قد حدا بحكومات الدّول الأم إلى أن تكون بدورها أكثر حرصا على الاستفادة من عملياتها بسنّ القوانين التي تضمن بها حقّها من عائدات هذه المؤسّسات و أرباحها. و لعلّ في صرامة الأنظمة الضريبية و قوانين الجباية و فعالية الأجهزة الحكومية المسؤولة عن المراقبة و المراجعة و التّحصيل التي تتميّز بها الدّول الأم ما يعكس ذلك.

بالنّسبة للدّول المتخلّفة، فإنّ الاندماج ضمن تيار العولمة و الانفتاح الاقتصادي أصبح بالنّسبة لحكوماتها حتمية و ليس خيارا، بعد اندثار كلّ البدائل التي كانت متاحة أمامها غير بديل اقتصاد السّوق، و بعد أن تحوّلت المنظّمات الحكومية الدّولية، التي كانت ملجأ لها في تدعيم مواقفها و حماية مصالحها، إلى آليات و أدوات تستخدم في الدّعوة إلى هذا البديل الأوحد و في تكريس التّوجه إليه. إنّ عدم الاندماج زمن العولمة أصبح يعني بالنّسبة للدّول المتخلّفة تهميشها و حرمانها ليس فقط من رؤوس الأموال، و لكن أيضا من تحقيق التّنمية و عدم الالتحاق بالدّول التي استطاعت حديثا أن تتحوّل، بفعل اندماجها، إلى دول صناعية متقدّمة (دول جنوب شرق آسيا).

من أجل ذلك، أخذت الدّول المتخلّفة تتوجّه تباعا نحو اقتصاد السوق فاتحة المجال واسعا أمام الانسياب الحرّ للمنتجات و عوامل الإنتاج و تدفّقات الاستثمار الأجنبي المباشر. في ظلّ هذه الظروف، أصبحت مؤسّسات الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر انتقائية في اختيار أسواقها و مواقع إنجاز و تنفيذ نشاطاتها و عملياتها، لتصبح بذلك الدّول المتخلّفة الأقدر على توفير مزايا الموقع النّوعية بأحسن الشروط هي الأوفر حظا في استقطاب هذه المؤسّسات، و ليصبح بذلك التّدخل الحكومي لا جدوى منه و لا معنى له إلاّ إذا تدعّم بمزايا موقعية نوعية و تنافسية.

الخاتمــة

في إطار سعيها نحو تعظيم أرباحها على مستوى عالمي، تصطدم مؤسّسات الاستثمار الأجنبي المباشر بعقبة التّدخل الحكومي، ليس فقط من قبل الدّول المتخلّفة المضيّفة التي تنادي بحقّها في الاستفادة من بعض إيراداتها، أو المنظّمات و الهيئات الدّولية التي كثيرا ما ساندت هذه الدّول في مطالبها، بل أيضا من قبل الدّول الأم التي وإن، اتّفقت معها في توجّهاتها، عمدت إلى تنظيمها و مراقبة أدائها بما يضمن حصولها على أجزاء من عائداتها. من أجل ذلك تحرص هذه المؤسسات على إدارة التدخّل الحكومي على النّحو الذي تحقّق به أهدافها، مستخدمة في ذلك كثيرا من الأدوات و الآليات.

إنّ حصول التّوجهات العالمية الرّاهنة، و التي اتّجهت جميعها في صالح مؤسسات

الاستثمار الأجنبي المباشر، لا تلغي، في حقيقتها، أهمّية مزايا الموقع النّوعية في تدعيم مواقف حكومات الدّول المتخلّفة المضيّفة، إذ قد تفيد، إذا ما أحسن توظيفها، في تعزيز المركز التّفاوضي لهذه الحكومات، و بالتّالي في استفادتها من نشاطات هذه المؤسسات.

قائمـــة المراجع

1. منظّمة الأمم المتحدّة، مجلس التجارة و التنمية، UNCTAD، تقرير الاستثمار العالمي، 2001 تمّت معاينة المرجع من خلال موقع الإنترنيت :
   File : // A : UNCTAD PRESS RELEASE. htm, pp. 1-3.
2. Hood N. and Young S., " The Economics of Multinational Enterprise ", London, Longman 1985, p.10.
3. Dunning J.H., "Multinational Enterprises and the Global Economy, Wokingham, Addison-Wesley, 1993, p. 21.
4. المرجع السّابق، ص : 22
5. طبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر و آلية اعتماد مؤسساته على أسواقها الداخلية، موضوع تمّ التّطرق إليه من قبل كثير من الباحثين، من بينهم:
   Calvet A.L., "A Synthesis of Foreign Investment And Theories of The Multinational Firm", Journal of International Business Studies, Spring / Summer 1981, p. 44.
6. المرجع السّابق، ص : 45
7. أنظر مثلا :
   Cavanagh, J. *et al.* , "Le Pouvoir des Multinationales", Baltimore / Sun USA, 1997.
8. Pointer, T.A., "Multinational Enterprises And Government Intervention", Groom, Helm, London, p. 26.
9. المرجع السّابق ص : 15
10. منظمة الأمم المتّحدة، مجلس التجارة و التنمية، UNCTAD، تقرير الاستثمار الدولي لسنة 1998 ص : 11
11. Porter, M.E., " Competition in Global Industries", Harvard Business Press, 1986, p.36.
12. المرجع السّابق، ص : 37
13. Rugman, A.D. *et al.* , "International Business, Firm and Environment", McGraw-Hill–International, London, 1987, p. 289.
14. المرجع السّابق، ص 287
15. المرجع السّابق، ص 259
16. المرجع السّابق، ص 259
17. اليحياوي، يحي، " العولمة : أيّة عولمة ؟ " إفريقيا الشّرق، المغرب، 1999، ص: 41
18. أنظر في هذا الصّدد :
    أسامة، عبد الرّحمان، " تنمية التّخلف و إدارة التّنمية : إدارة التّنمية في الوطن العربي و النّظام العالمي الجديد "، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثّقافة القومية، بيروت، 1997.
19. اليحياوي، يحي، مرجع سبق ذكره، ص 41.
20. UNCTAD، 2001، مرجع سبق ذكره، ص 55.
21. المرجع السّابق، ص 57. □